قضية اليوم

جنبلاط يُطيح «مكافحة الفساد» في قوى الأمن

تقف حملة مكافحة الفساد في قوى الأمن الداخلي عند منعطف خطير. فإمّا أن تُستكمل لمحاسبة الضباط والعناصر المشتبه فيهم، أو يُطاح بها بالضربة القاضية. الضربة الكبرى تلقتها من زعيم الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط الذي وضع «فيتو» على محاسبة ضابط يُشتبه بفساده، لمجرّد أنّه محسوبٌ عليه. جنبلاط يعتبر ملف الضابط فارغاً من دون أن يعبأ بتحقيق فرع المعلومات واعترافات 20 عسكرياً ومدنياً أفادوا بتقاضيه عشرات آلاف الدولارات بصورة غير شرعية

رضوان مرتضى

رئيس فرع في قوى الأمن الداخلي (برتبة عقيد) مشتبه فيه بالفساد، لكن الغطاء السياسي الذي يحظى به حال دون توقيفه. المعلومات الأمنية تفيد أنّه كان يُحدِّد نسبته من الأرباح وتسعيرته وجهاً لوجه مع زبائنه. والتسعيرة تبدأ من ألف دولار لتصل إلى 25 ألفاً، تبعاً للخدمة المطلوبة. هذا ما توصّلت إليه التحقيقات مع نحو 20 عسكرياً ومدنياً اعترفوا بأنّ العقيد حدّد تسعيرة تتراوح بين 1200 و 1500 دولار مقابل «خدمة الإسراع في ترك موقوفي المخدرات». وأفادوا أنّه حدد تسعيرة فضفاضة لعملية نقل العسكريين بحسب الطلب وتبعاً للمركز. أما خدمة تنبيه مطلوبين تتوجه دورية من مكتب مكافحة القمار لدهمهم، فكانت «تسعيرتها» تُحدد تبعاً للزبون. وبحسب إفادات موقوفين وأدلة تقنية، يُشتبه في انه كان يحصل على «هدايا» ومبالغ مالية من أباطرة الدعار وصلت في إحدى المرات إلى 25 ألف دولار دفعة واحدة! هذه المعطيات لم تعد سرّاً، بل أصبحت الحديث اليومي لضباط وعناصر المديرية العامة لقوى الامن الداخلي الذين يترقبون الكباش الجاري بين اللواء عماد عثمان ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط الذي يرفض رفضاً قاطعاً المساس بالضابط المذكور. المسألة لا تتعلّق بالضابط المشتبه فيه وحده. إذ يتردد أنّ الضابط القائد هذا عمد إلى استخدام عناصر أمنية في «ديليفري» الرشوة إليه. وكان يقبض منهم باليد، بحسب اعترافات العسكريين والمدنيين. وكل شيئ بثمن. وورد في إفادات بعض الموقوفين أنّه كان يُعطي العنصر ورئيس الدورية مبلغاً يتراوح بين 200 و 500 دولار كحصة من كل رشوة. غير أنّ جنبلاط يرفض الأخذ بكل ما سبق. يعتبر ملف التحقيق فارغا، وبالتالي فإنّ هذا «الضابط الجنبلاطي» ممنوعٌ المسّ به، علماً بأنه لا يزال في دائرة الشبهة، ولم يصدر بحقه أي ادعاء قضائي أو اتهام او حكم. وبالتالي، فإن براءته لا تزال ثابتة، ولا يمكن ان يُسقطها عنه سوى حكم قضائي. إلا ان «الحُكم الجنبلاطي»، في ما لو قرر عثمان الالتزام به، سيحول دون إزالة الشبهات أو تثبيتها.

> رفع جنبلاط 3 لاءات لحماية المشتبه فيه: لا لتوقيفه، لا لمعاقبته، لا لنقله من مركزه

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي قال لـ«الأخبار»، ردّاً على سؤال عن تغطيته ضابطاً يُشتبه في فساده ومنع محاسبته: «أتمنى على فرع المعلومات أن يتوقفوا عن تسريب معلومات مغلوطة إلى الصحف. وإن كانوا يُريدون فتح معركة مفتوحة فأنا جاهز لها». وجواباً على أنّ هذه المعلومات يتداولها ضباط وعناصر في قوى الأمن الداخلي جرى توقيفهم من قبل فرع المعلومات وأنّه بهذه الخطوة يُطيح بـ«حملة مكافحة الفساد» في المديرية، قال جنبلاط: «ليتفضلوا ويفتحوا جميع ملفات الفساد إن تجرّأوا». وردّاً على أن التحقيقات واعترافات الموقوفين تُوجب توقيف الضابط، قال: «لم أعد أثق بشيء، وخاصة بعد فضيحة المطار (أول من) أمس. وإن كان أحدٌ منهم يريد أن يلعب دور «القاهرون» (فيلم أُنتج في ستينيات القرن الماضي)، لا أعتقد أن أحداً منهم قادر على ذلك». عندما وصلت حملة ملاحقة الضباط المشتبه فيهم إلى ضابط جنبلاطي، شكّك نائب الشوف السابق بأداء فرع المعلومات، رغم أنه سبق أن وجّه له تحية عبر حسابه في موقع تويتر قائلاً: «وسط هذه الفوضى السياسية والإدارية والأخبار بأن داتا الاتصالات بيعت لشركة مشبوهة، ووسط هذا التلوث العام من الليطاني إلى الشواطئ، التحية لفرع المعلومات الذي يقوم بعملية تطهير الفاسدين داخلياً وملاحقة المجرمين خارجياً. ليت يتعلم الغير». كذلك فإن جنبلاط نفسه يحاضر في مكافحة الفساد. في نيسان الماضي، وفي حوار مع مغتربين، قال إن «معركتنا في مرحلة ما بعد الانتخابات هي مواجهة الفساد المستشري في الدولة من خلال تحالفات وطنية تواجه أيضاً النظام الطائفي». وفي أحد مواقفه لجريدة الأنباء، اكد انه «لا بدّ من انطلاق معركة مكافحة الفساد وضبط الهدر في مختلف المرافق العامة والإدارات الحكومية والمؤسسات الرسمية».

جنبلاط لـ«الأخبار»: فليفتحوا كل ملفات الفساد، وليكفّوا عن التسريب (مروان طحطح)

الرجل نفسه أطلق لاءات ثلاثاً أمام محاسبة الضابط المشتبه فيه: «ممنوع أن تنقلوه من مركزه. ممنوع توقيفه. وممنوع إنزال أي عقوبة بحقّه. وهذا الملف يجب أن يُقفل». وحتى الآن لم يعاقب الضابط. لا يزال يمارس مهامه رئيساً لفرع في المديرية، وهو المنصب الذي يشغله منذ عام 2012، وتطال سلطته كل قطعات الشرطة القضائية.

بدأت القضية، قبل أكثر من شهر، بتوقيف قوى الأمن الشقيقين إيلي وجوزيف ب، المشتبه في كونهما من أبرز «مسهّلي الدعارة» في لبنان. وأوقف معهما عدد كبير من المدنيين والعسكريين، فكشفت إفادات الموقوفين والتحقيقات التقنية وجود قرائن تسمح بالاشتباه في تورط عدد كبير من الضباط والعسكريين في قبض رشى. واعترف موقوفون بأنّهم كانوا يسلّمون مبالغ مالية للعقيد الجنبلاطي، وبأنّهم كانوا ينقلون له مبالغ مالية من مسهّلي الدعارة.

المدير العام لقوى الامن الداخلي يبدو اليوم في موقف حرج للغاية. قبل أشهر، جمع كل العمداء والعقداء في المديرية، وهدد الفاسدين منهم بالقول: «أنا باق في المديرية ست سنوات. الفاسد امامه خياران: إما الرحيل، او أن يخضع للمحاسبة». وحراجة موقفه تنبع من كونه يتباهى بـ«حملة مكافحة الفساد» التي انطلقت قبل أكثر من عام، وادت إلى توقيف عشرات الضباط والأفراد؛ بعضهم ضُبط بمخالفات إدارية ومسلكية، فعاقبته المديرية. أما من اشتبه في ارتكابهم جنحاً وجنايات، فأحيلوا على القضاء. عدم اتخاذ أي اجراء بحق العقيد الجنبلاطي سينسف هذه الحملة من أساسها، وسيسمح لأي كان بأن يقول إن جميع الذين أوقِفوا سابقاً هم الفاسدون الضعفاء، اما المدعومون، فلن يمس بهم أحد. كما أن عدم استكمال الإجراءات مع الضابط المشتبه فيه، سيؤكد مجدداً أن حملات مكافحة الفساد في المؤسسات الرسمية لا تعدو كونها فولكلوراً يُستخدم لإخفاء واقع أن الأجهزة، امنية وإدارية وقضائية، ليست سوى أذرع للسلطة السياسية، ولزعماء الطوائف، يحدّدون لها دورها وسقفها.

موقف جنبلاط الذي جمّد أي إجراء بحق المشتبه فيه أتى نافراً، بعدما بدا أن القوى السياسية الأخرى توافقت على السماح للمديرية بتنظيف جسمها من الفاسدين. فقد جرى في الأشهر الماضية توقيف ضباط محسوبين على كل من حركة أمل وتيار المستقبل والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. وفيما تدخلت قوى سياسية لحماية ضباط في القضاء، بقيت الإجراءات المسلكية التي اتخذتها المديرية بحق ضباطها وعناصرها خارج نطاق التدخل السياسي الفج. جنبلاط خرج عن سرب زملائه. لكن، لا بد من الإشارة إلى أن «قرار» جنبلاط بعدم المس بالرجل المحسوب عليه، لا يمكن أن يدخل حيّز التنفيذ في المديرية، إلا إذا اقترن بدعم الرئيس سعد الحريري. فعثمان لن يُقفل ملفاً بهذه الخطورة، إلا إذا طلب منه الحريري ذلك. فهل يرضخ المدير العام لقوى الامن الداخلي لضغط جنبلاط - الحريري، ويجهز على الحملة التي يفاخر بها؟ ام انه سيفاجئ مرؤوسيه بقرار يعيد الحملة إلى مسارها؟ الأيام المقبلة تحمل الإجابة.

المشهد السياسي

جعجع يحرّض الحريري: فلتنعقد الحكومة!

بلقاء الرئيس سعد الحريري وحليفه سمير جعجع، أمس، تكون قد انطلقت جولة جديدة من مساعي تشكيل الحكومة، لكن بلا تفاؤل جدي بإمكانية خرق المراوحة المستمرة منذ أربعة أشهر. على العكس، فإن جعجع تصلّب في مطالبه الوزارية، فضلاً عن تحريضه الحريري على رئيس الجمهورية، عبر دعوته إلى !عقد جلسات لمجلس الوزراء

مع عودة رئيس الجمهورية ميشال عون من نيويورك، اليوم، يُنتظر أن يعود الزخم إلى مساعي تشكيل الحكومة، بعد فترة من الهدوء بسبب مغادرة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية لبنان وتوجه الأنظار نحو الجلسة التشريعية التي عقدت مع بداية الأسبوع.

التمهيد لعودة الاتصالات الحكومية، كان قد انطلق مع الزيارة التي قام بها رئيس حزب القوات سمير جعجع إلى منزل الرئيس سعد الحريري أمس، ساعياً إلى تأكيد مجموعة ثوابت قواتية، استباقاً لأي مشاورات جديدة يُمكن أن تحصل بعد عودة عون من نيويورك، خاصة بعد أن كشفت «الأخبار» عن لقاءات سرية عقدها رئيسا الجمهورية والحكومة ووزير الخارجية جبران باسيل لاستكمال البحث في مسار التشكيل.

في المقابل، يأتي التحرك الجديد للحريري في إطار محاولة لتأمين أجواء إيجابية تسبق عودة الرئيس ميشال عون من نيويورك، علماً أن الأخير استبق وصوله بالتأكيد من الطائرة أنه «لست رئيس تكتل لبنان القوي لكي أضغط على رئيسه حالياً... ولا يجوز أن أضغط على طرف من دون الآخر»، مضيفاً أن «التسوية السياسية تمت بعد المصالحة المسيحية وهي لا تزال قائمة ولا شيء يعطلها، طالما أن رئيس الحكومة موجود نحن سنراعي المعايير التي تم الاتفاق عليها». ويصب هذا الكلام في خانة ما لمسه متابعون لمسار التشكيل عن أن عون وباسيل ليسا في وارد التراجع عن مطالبهما حتى لو تأخر تشكيل الحكومة وقتاً طويلاً، وأن التلويح بخسارة العهد للوقت في ظل عدم التشكيل لا يؤثر على قرارهما، إنما يعود بمردود أكثر سلبية على الحريري مما هو على العهد، في ظل حاجته للعودة إلى رئاسة الحكومة.

بالتوازي، وبعد تلميح النائب السابق وليد جنبلاط إلى إمكانية تراجعه عن مطلبه بالحصول على ثلاثة وزراء، يجري الحديث عن وزيرين للاشتراكي ووزير ثالث درزي يطمئن إليه رئيس الجمهورية ويضمن أن لا ينسحب مع وزراء جنبلاط في حال قرر الاخير استخدام مسألة الميثاقية بانسحاب وزرائه وتعطيل الحكومة. وفي الوقت نفسه، يتردد أن الوزير الدرزي يمكن أن يكون من حصة رئيس الجمهورية، بوصفه الوزير الملك، وبما يسمح له، مع تكتل لبنان القوي، بالحصول على 11 وزيراً. والحصول على 11 وزيراً هو ما عاد التيار الوطني الحر للمطالبة به بعد إصرار القوات على الحصول على خمس حقائب.

> التحقيق العدلي في المطار ينطلق من دون اتخاذ أي اجراءات مسلكية بحق الضباط

عون: لست رئيس تكتل لبنان القوي لكي أضغط على رئيسه حالياً (أ ف ب)

وكانت مصادر قواتية أكدت أن اللقاء بين جعجع والحريري تقرّر في مطلع الأسبوع الماضي، إذ رأت معراب ضرورة لعقده بعدما علمت أن بالإمكان حصول لقاء جديد بين الرئيس المكلّف ورئيس الجمهورية. وخلافاً لما أشيع عن مسعى يقوم به الحريري مع القوات لايجاد صيغة توافقية تقضي بحصولها على نيابة رئاسة الحكومة من دون حقيبة مع حقيبتين أساسيتين ووزير دولة، تشير أجواء الإجتماع في منزل الحريري إلى أن الأمور لم تتقدم. فقد أكد جعجع للحريري، بحسب مصادر معراب، إصراره على «الحصول على خمس حقائب ومنصب نائب رئيس الحكومة». وقال رئيس «القوات»: «سبق أن رضينا بأربع حقائب، وهم لم يوافقوا، وأصروا على المزيد من التنازل. وكلما كنّا نقدّم تنازلاً كانوا يطلبون أكثر». وعلى ذمّة مصادر معراب أكد الحريري لجعجع أنه «لن يشكّل حكومة خارج إطار التوافق مع القوات».

وأضافت المصادر أن جعجع أبلغ الحريري أن القوات غير معنية بكل الصيغ الحكومية المتداولة «التي لا تعكس الوزن التمثيلي الحقيقي للقوات. وأي طرح لتمثيلنا يجب أن ينطلق من نتائج الانتخابات. نحن حصلنا على ثلث الاصوات وبالتالي نريد ثلث المقاعد المسيحية».

أما الشق الآخر من الجلسة، فقد تناول الأوضاع العامة في البلاد. ودعا جعجع للحريري الى عقد اجتماعات طارئة للحكومة على غرار تشريع الضرورة في المجلس من أجل معالجة الوضع الإقتصادي والإجتماعي، إذ «لا يجوز ترك البلد رهينة مناورات التأليف لأحد الأطراف السياسيين». وتهدف دعوة جعجع إلى إفراغ موقف عون الرافض لمسودة التشكيلة الحكومية من مضمونه، فضلاً عن سعيه إلى خلق ازمة بين الرئيس المكلف ورئيس الجمهورية.

تحقيق المطار

على صعيد آخر، بدأت امس التحقيقات العدلية في فضيحة مطار بيروت التي تسبب بها اول من امس الخلاف المزمن بين رئيس جهاز امن المطار العميد جورج ضومط وقائد سرية الدرك في المطار العقيد بلال الحجار. واللافت أن هذه التحقيقات انطلقت، بإشراف القضاء العسكري، من دون اتخاذ أي قرار تأديبي بحق أي من الضابطين اللذين تسبب خلافهما بوقف تفتيش الداخلين إلى «المنطقة المحرّمة»، وتعطيل حركة دخول المسافرين إلى المطار لاكثر من 45 دقيقة. وفي مقدور وزير الداخلية اتخاذ إجراءات بحق ضباط جهاز الامن، من دون انتظار نتيجة التحقيق.

(الأخبار)

تقرير

رئيس جديد لـ«البلمند»: الأمر ليازجي أم للسياسيين؟

في غمرة الحراك الكنسي والسياسي داخل الكنيسة الأرثوذكسية والبطريركية الأنطاكيّة، تتحضر جامعة البلمند لاختيار رئيس جديد لها. بورصة الأسماء تضم شخصيات عدّة. لا تغيب الأحزاب والتيارات السياسية عن دعم بعضها ووضع «الفيتو» على بعضها الآخر. إلا أنّ القرار النهائي سيكون للبطريرك يوحنا العاشر اليازجي

ليا القزي

يسعى بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي، إلى «تقطيع» الأجنحة التي تُعتبر مُقرّبة من السياسة الأميركية في المنطقة، داخل الكنيسة. هذا ما يوحي به نهجه أخيراً، وقد افتتحه برفع سقف خطابه بوجه محاولات الفصل بين الأبرشيات اللبنانية والسورية في البطريركية. أتى ذلك بعد قرابة الخمس سنوات من تولي يازجي مهامه رسمياً، وبعد تعيينات عدة قام بها داخل الأبرشيات، استُغِلَّت لتغذية خطاب «القومية اللبنانية» في وجه «القومية السورية». انتخاب رئيس جديد لجامعة البلمند (شمالَ لبنان)، يأتي في هذا السياق. فمن المفترض أن تجتمع اليوم (في حال عدم تأجيل الاجتماع) اللجنة التنفيذية في الجامعة، لانتخاب خلف للرئيس «المُستقيل» إيلي سالم. تقول مصادر مُطلعة على الملّف، إنّه «قبل فترة، كان سالم يريد الاستقالة والتقاعد، ولكن البطريرك رفض ذلك. أخيراً، بادر يازجي وطلب من سالم تقديم استقالته، ليُعيّن بديلاً». شغور المركز، وبدء مرحلة البحث عن سلف، لم تكن مُجرّد «شأن كنسي». انتخابات جامعة البلمند، ساحة خصبة لشتّى أنواع التدخل السياسي، ومحاولة «فرض» أسماء مُحدّدة على البطريرك، ووضع «فيتو» على أسماء أخرى. على رغم أنّ يازجي يُعتبر «الآمر الناهي» في ما خصّ اختيار الرئيس الجديد، كون «البلمند» تقع تحت سلطته مُباشرةً وضمن دائرة نفوذه، فالجامعة أيضاً مقرّ بطريركي.

«انتخابات رئاسة الجامعة، تُمثل هذه المرة ساحة صراع سياسي، أكثر من السنين السابقة»، يقول أحد النواب في دائرة الشمال الثالثة (بشرّي - زغرتا - الكورة - البترون). السبب أنّ معظم القوى السياسية «تتعامل معها بوصفها الفرصة السانحة لوضع اليد على منجم تعليمي وتوظيفي كبير. يبدأ الأمر من تسجيل الطلاب والاستحصال لهم على منح دراسية، وصولاً إلى التوظيفات». ويُضيف النائب أنّ «المستشفى في البلمند، سيصبح قريباً جاهزاً لاستقبال المرضى، وبالتالي يدخل أيضاً في حسابات القوى السياسية، كباب للخدمات». القبض على المرافق الحياتية، وترك مصالح الناس أسيرة القوى السياسية، والبحث عن مراكز نفوذ إضافية «دفع بعضها إلى الاشتراط على البطريرك اختيار اسم مُحدّد، وبعضها الآخر إلى التمنّي على يازجي عدم اختيار شخصية مُستفزة لها».

أسماء عدّة مطروحة للنقاش، من أبرزها نائب رئيس «البلمند» ميشال نجار. ابن بلدة بشمزين في الكورة، مدعوم من الحزب السوري القومي الاجتماعي وتيار المردة، كما أنّ علاقة قربى تربطه بالنائب السابق فريد مكاري. «مُشكلته»، أنّ البطريرك «لا يُحبذ انتخاب نجّار، لاعتباره مُقرباً من العهد البطريركي السابق (البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم)»، استناداً إلى مصادر متابعة.

> وضع الفرزلي «فيتو» على تعيين منافسه في البقاع الغربي غسان سكاف

حاول «القومي»، إقناع البطريرك باختيار نجّار رئيساً للجامعة، «ليُحافظ على الاستقرار فيها»، على أن يكون نائب رئيس الجامعة «من حصة البطريركية». رفض يازجي «العرض»، مُحاولاً «تزكية» خيار المُرشح على لائحة تيار المستقبل إلى الانتخابات النيابية في البقاع الغربي، الطبيب غسان سكاف. أثار هذا الخيار استغراب الكثيرين، «كون سكاف محسوب على الجبهة الأميركية، في وقت يُشهر يازجي سيفه بوجهها». كان ذلك، قبل العشاء الذي أقامه نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي لليازجي، في 13 أيلول، وتطور مستوى التنسيق والتعاون بين الرجلين. تراجعت أسهم سكاف، بعد أن أشهر الفرزلي «الفيتو» بوجه «مُنافسه»، وقد دعمه في قراره النائب سليم سعادة. إلا أنّ ذلك، لا يعني ارتفاع حظوظ ميشال نجار. على العكس من ذلك، لا يزال يازجي مُصراً على عدم اختياره رئيساً للجامعة، ما دفع بسليم سعادة إلى الاجتماع بيازجي، وإبلاغه أنّ «كلّ هذه التغييرات والتعيينات، تُهدّد استقرار الجامعة. نحن وما نُمثل في الكورة، سنكون ضدّ أي شخص غير ميشال نجار»، استناداً إلى المعلومات.

الاختلاف في وجهات النظر بين «القومي» و«المردة» من جهة، والبطريركية من جهة أخرى، لا يُزعج التيار الوطني الحرّ «لاعتباره أنّ نجار ليس من حصته، وهو على علاقة جيدة مع آل فرنجية». يُحاول «التيار» الدخول في وساطة لاختيار شخصية غير مُستفزة، ولا يُعتبر انتخابها انتصاراً لفريق على حساب الآخر. أما عضو اللجنة التنفيذية في «البلمند»، الوزير نقولا تويني، فيقول إنّه «سأكون مع خيار البطريرك أياً يكن».

دخلت القوات اللبنانية أيضاً على خطّ الترشيحات، فاختارت رئيس جامعة البلمند - فرع سوق الغرب، الطبيب كميل نصّار، شقيق النائب القواتي أنيس نصار، ومُنافس الفرزلي سابقاً إلى موقع نائب رئيس مجلس النواب. وهناك اسم رابع، يتم التداول به هو ابن طرابلس جورج نحاس، وهو من أفراد أسرة البلمند، «ومُقرب من الجو السياسي الموالي للولايات المتحدة الأميركية».

في خضّم النقاش حول هذه الأسماء الأربعة، برز خياران قد يلجأ إليهما يازجي، للتفلّت من ضغوط القوى السياسية. الخيار الأول، هو الدكتور غسان سابا. يكاد السؤال عن اسم الرجل، يُعادل البحث عن إبرة في كومة قشّ. يُعرّف عنه الوزير نقولا تويني بأنّه «دكتور مهم، يُعلّم حالياً في إحدى الجامعات في أميركا، ولكنّه لم يكن مُتحمساً لتعيينه رئيساً للجامعة».

أما الخيار الثاني، فهو بحسب أحد النواب في «الشمال الثالثة»، تعيين أحد المطارنة من التابعية السورية رئيساً لـ«البلمند». إلا أنّ هذا الخيار، في حال جديته، مُرشح للتحول إلى عنوان لخلاف على مستوى كلّ البطريركية الأنطاكية. وسيُضاف إلى «الهواجس اللبنانية» من ارتفاع عدد رعاة الأبرشيات المُعينين في لبنان وسوريا، من الجنسية السورية. كما أنّه يُعزّز «الخطاب الانفصالي»، الساعي إلى «استقلالية» الأبرشيات اللبنانية، بحجة «اللامركزية» التي تُوفرها الكنيسة الأرثوذكسية لأبرشياتها.